

Document: EB 2008/95/R.49
Agenda: 15(c)
Date: 3 December 2008
Distribution: Public
Original: English

A



تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير لجنة مراجعة الحسابات الاجتماع الثاني بعد المائة

المجلس التنفيذي - الدورة الخامسة والتسعون
روما، 15-17 ديسمبر/كانون الأول 2008

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Bambis Constantinides

مدير شعبة الخدمات المالية

رقم الهاتف: +39-06-5459-2054

البريد الإلكتروني: c.constantinides@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39-06-5459-2374

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

تقرير لجنة مراجعة الحسابات

- 1- عقدت لجنة مراجعة الحسابات اجتماعها الثاني بعد المائة في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2008، ودرست المسائل التالية التي تود أن توجه عناية المجلس التنفيذي إليها.
- 2- ولا يغطي هذا التقرير استعراض اللجنة لبرنامج العمل، واعتماد تمويل تجهيز البرامج، والميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق ومكتب التقييم فيه لعام 2009. وثمة تقرير منفصل مرفوع إلى المجلس التنفيذي بشأن هذا البند في الوثيقة EB 2008/95/R.3 (تقرير لجنة مراجعة الحسابات عن برنامج العمل، واعتماد تمويل تجهيز البرامج، والميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق ومكتب التقييم فيه لعام 2009).

تقارير مراجعة المشروعات للسنتين الماليتين 2006 و 2007

- 3- تعتبر المراجعة الخارجية المستقلة عنصراً أساسياً من عناصر الإطار الاستئماني في الصندوق. ومنذ عام 2002، تقوم الأمانة برفع تقارير إلى لجنة مراجعة الحسابات عن المراجعة الخارجية لمشروعات الصندوق، وتوفر هذه التقارير معلومات بشأن النتائج، وحسن توقيت رفع التقارير، والاتجاهات المقارنة. وغطى التقرير المعروض على اجتماع نوفمبر/تشرين الثاني عمليات المراجعة المتصلة بالسنتين الماليتين 2006 و 2007. وكان التطور الرئيسي الذي شهدته هذه الفترة هو الزيادة الملحوظة في عدد المشروعات الخاضعة لإشراف الصندوق المباشر وذلك من 11 مشروعاً عام 2006 إلى 87 مشروعاً عام 2007.
- 4- وتشير الخبرة المكتسبة على مدى العامين الماضيين، على نحو ما حللها التقرير، إلى تحسن في حسن توقيت تقارير المراجعة المرفوعة المتعلقة بالمشروعات وكذلك في جودة التقارير المالية المقدمة من الصندوق. ويمكن أن يعزى هذا التقدم إلى مجموعة متنوعة من الأنشطة المنفذة حديثاً مثل أنشطة التعقب، والاستعراض، والإبلاغ المتصلة بكل تقارير المراجعة الواردة إلى وحدة القروض والمنح في شعبة الخدمات المالية؛ وإنشاء هياكل وآليات داعمة للإشراف في دائرة إدارة البرامج؛ والتدريب الشامل الموفر لمعظم موظفي الصندوق بشأن كل جوانب الإدارة المالية للمشروعات. وأوضحت الأمانة أنه ما تزال هناك تحديات عديدة وأن جهود الصندوق يجب أن تركز الآن على وضع خطوط توجيهية وأدوات محكمة سواء للصندوق أو لموظفي المشروعات عبر تنظيم أنشطة تدريبية مخصصة تتعلق بالمراجعة ومن خلال النهوض بنظم تقانة المعلومات التي تدعم عملية المراجعة. وفي الوقت ذاته فإن الصندوق سيدرس مسألة تبسيط وترشيد متطلبات المراجعة في بعض المجالات، وسيستطلع إمكانية الموامة بين نهجه والنهج التي تعتمدها المصارف الإنمائية الأخرى متعددة الأطراف.
- 5- ولاحظت اللجنة التحسينات المحققة والمزمعة أيضاً، وحضت الأمانة على تكثيف جهودها في المجالات التالية:

- الاتصال والتعاون بين الصندوق والمؤسسات الحكومية القطرية.

- تدريب موظفي الصندوق لتمكينهم من تقدير وإدارة المخاطر المتأصلة في الأنشطة المالية وأنشطة المراجعة.
- تعاقد الجهات المقترضة مع مراجعين مختصين ومستقلين يعملون وفقاً لمعايير مراجعة مقبولة.
- شمولية حزمة المراجعة المقدمة إلى الصندوق.

6- ووافقت الأمانة مع اللجنة على أن ذلك يشكل أوجه القصور الشائعة في ترتيبات المراجعة، وعلقت بالقول إن ثمة خطوات مزمنة أو جار تنفيذها كأمر ذي أولوية لمعالجة هذه المسائل خلال عام 2009. وأبلغت اللجنة أن تدريب المراجعة المخصوص سيبدأ في ديسمبر/كانون الأول عام 2008.

معلومات موجزة عن التقدم المحرز بشأن خيارات استبدال نظام المنح والقروض

7- إن نظام المنح والقروض هو نظام تقانة المعلومات الذي يدعم العمل الرئيسي للصندوق في إدارة القروض والمنح. وكان هذا النظام قد أنشئ في أوائل عقد التسعينات من القرن الماضي، وجرت الإشارة إلى نقاط ضعفه في عدة عمليات للتقدير، بما في ذلك تقارير المراجعة الداخلية والخارجية. ودفع ذلك بالإدارة إلى منح أولوية قصوى لمسألة استبدال النظام المذكور. وأدرج مشروع استبدال نظام القروض والمنح ضمن الميزانية الرأسمالية للصندوق لعام 2008، وتم إطلاقه بشكل كامل في منتصف عام 2008 حال الموافقة على ترتيبات التمويل المفصلة. وقدمت الأمانة عرضاً إيضاحياً بشأن الحالة الراهنة لهذا المشروع استجابة لطلب تقدمت به اللجنة في اجتماعها في سبتمبر/أيلول.

8- وخلال عام 2008، استشار الصندوق المؤسسات المالية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى وقام بزيارتها بغرض مناقشة ودراسة نظمها الخاصة بالقروض والمشروعات. وبالتوازي مع ذلك، أجريت بيانات عملية لبعض التطبيقات التجارية الملائمة المحتملة أمام الموظفين. وفي سبتمبر/أيلول، أنجزت جماعة عمل مشتركة بين الدوائر استراتيجية استبدال لنظام المنح والقروض. وحظيت هذه الاستراتيجية لاحقاً بموافقة اللجان الداخلية المعنية، وتم رصد الاعتمادات لهذا المشروع في إطار الميزانية الرأسمالية. ويعمل الصندوق حالياً على التعاقد مع خبير للبحث في الأسواق عن حزمة برمجيات متاحة تجارياً تتلاءم مع احتياجات الصندوق. وفي الوقت ذاته سيتم التثبت من المواصفات الوظيفية لنظام المنح والقروض وإخضاعها لمزيد من التطوير بالتعاون مع الجهات المعنية الداخلية والخارجية. وفي أعقاب الحويلة الإيجابية لعملية البحث عن الحزم المناسبة، سيجري إعداد طلب عروض مفصل لاستبدال نظام المنح والقروض وتعميمه في أوائل عام 2009 على مجموعة مناسبة من بائعي البرمجيات. ورداً على الأسئلة المطروحة، أكدت الأمانة أن عملية إعداد وثيقة طلب العروض المفصل ستضم كل الجهات المعنية الداخلية، ومن المحتمل أن تشمل أيضاً سلطات المشروعات والمؤسسات المتعاونة. وسيستشار المراجع الخارجي أيضاً خلال العملية.

9- وستشكل هيكلية تنظيم ملائمة للمشروع بالاستناد إلى الممارسات المثلى لإدارة المشروعات. وستضم هذه الهيكلية مسؤولاً للمشروع ولجنة توجيهية، ووظيفة لضمان الجودة. ومن المنتظر أن يُنجز المشروع عام 2010، وعندها سيُنشر النظام الجديد؛ وسيتم ترحيل البيانات من النظام القديم إلى النظام الجديد؛ وستوضع المواد التوجيهية اللازمة؛ وسيخضع الموظفون للتدريب. وبحسب التقديرات المؤقتة فإن تكلفة

المشروع ستصل إلى 3.6 مليون دولار أمريكي (بما في ذلك تكلفة رخص البرمجيات للفترة الممتدة بين عامي 2010 و2013)؛ غير أنه سيتم استخلاص تقدير أدق للتكلفة بناء على تقييم الخبراء الخارجيين للأسواق والاستجابة لطلب العروض. ومن أصل التكاليف الإجمالية التقديرية فقد تمت الموافقة على مبلغ 710 000 دولار أمريكي في الميزانية الرأسمالية لعام 2008، ويصل المبلغ المقترح لعام 2009 إلى 1 050 000 دولار أمريكي.

10- ورداً على استفسارات الأعضاء، أكدت الأمانة للجنة أن خيار استخدام نظام PeopleSoft، وهو البرنامج الحالي للموارد المؤسسية، قد خضع لدراسة دقيقة، إلا أن النتيجة كانت أنه يفتقر إلى القدرة الوظيفية المخصصة لاستيعاب جوانب معينة في عمليات إدارة قروض الصندوق. ولذلك فقد اتخذ قرار باستطلاع الحزم المناسبة المتاحة في الأسواق. وسيعاد النظر في خيار استخدام نظام PeopleSoft وخيارات أخرى في حال فشل عملية البحث في الأسواق.

11- وأبرزت اللجنة أهمية هذا المشروع وأكدت الحاجة إلى العمل مع كل الجهات المعنية، بما في ذلك مدراء البرامج القطرية والمقترضون، لضمان العناية باحتياجاتهم بطريقة تتسم بالفعالية التكاليفية، واتسام النظام الجديد بسهولة الاستعمال.

تعيين المراجع الخارجي

12- في سبتمبر/أيلول 2006، وافق المجلس على تعيين شركة برايس ووترهاوس كوبر مراجعاً خارجياً للقوائم المالية للفترة 2007-2011. وفي أعقاب هذه الموافقة وقع الصندوق عقداً مع الشركة لمراجعة حسابات السنة المالية 2007. ويخضع هذا العقد لخيار تجديد الصندوق له، ورهنًا بتقديره، لفترات أخرى تتراوح بين سنة واحدة وخمس سنوات بعد انتهاء مراجعة حسابات السنة المالية 2007. وفي اجتماعها الواحد بعد المائة درست اللجنة وأيدت من حيث المبدأ الاستراتيجية العامة لشركة برايس ووترهاوس كوبر بشأن مراجعة حسابات القوائم المالية لعام 2008. كما تقرر أيضاً الطلب إلى الشركة أن ترفق أتعابها المقترحة لعام 2008 بتوضيح لأثر التطورات الأخيرة في العمليات والممارسات المالية للصندوق على عمل المراجعة. وطلبت اللجنة إلى الأمانة أن تزودها بتعليقاتها على مثل هذه الإيضاحات.

13- وفي اجتماعها الثاني بعد المائة، نظرت اللجنة في مذكرة رفعتها شركة برايس ووترهاوس كوبر واقترحت فيها أن تكون قيمة أتعابها 180 000 يورو مقابل مراجعة القوائم المالية لعام 2008 (ما يعادل زيادة بنسبة 20 في المائة، بما في ذلك عنصر التضخم المقدر البالغ نحو 3.3 في المائة)، كما ضمنتها تفاصيل الأعمال الإضافية المطلوبة بالمقارنة مع السنوات السابقة. وتغطي الأتعاب المقترحة مراجعة القوائم المالية الموحدة للصندوق، والقوائم المالية للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، والآلية العالمية، والتحالف الدولي المعني بالأراضي. واشتملت وثيقة إحالة المذكرة على تقدير الأمانة لأعمال المراجعة الإضافية، وذلك بالاستناد إلى العناصر التالية:

- متطلبات محاسبية جديدة تتعلق بالإفصاح. واستدعت هذه المتطلبات بدء التطبيق الإلزامي، عام 2007، لإفصاح إضافي موسع عن مضمون صكوك الصندوق المالية، والمخاطر المالية المناظرة، وتدابير التخفيف المعمول بها.

- تعقيدات إضافية. وشملت هذه التعقيدات أنشطة المحاسبة المتعلقة بالمساهمات المقدمة إلى حساب الأمانة الخاص بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لدى البنك الدولي (وردت أولى المساهمات عام 2007)، وأثر الضوابط المالية للعدد المتزايد كثيراً من المشروعات الخاضعة لإشراف الصندوق المباشر، وتنفيذ سياسات محاسبية ومتطلبات إفصاح تتعلق بالميزانية الرأسمالية التي طبقت مؤخراً.
 - تحسينات كانت متوقعة ولم تتحقق. تبدد الأثر الإيجابي اللاحق بأعمال المراجعة والناجم عن تحسينات الضوابط التي أدخلت على تطبيقات الصندوق خلال السنتين الماضيتين بفعل الزيادة الضخمة في حجم عمليات الصندوق.
- 14- وأقرت الأمانة أن العوامل المذكورة أعلاه قد أسهمت في زيادة حجم العمل المطلوب للمراجعة، ورأت أن الزيادة في الأتعاب التي طلبتها شركة برايس ووترهاوس كوبر عن السنة المالية 2008 تعتبر معقولة.
- 15- وأجرت اللجنة نقاشاً مستفيضاً حول هذا البند في جلسة خاصة مع شركة برايس ووترهاوس كوبر ثم في جلسة مفتوحة بعد ذلك بمشاركة الأمانة. ومع الإقرار بأن جهود المراجعة قد زادت، فقد أعربت اللجنة عن قلقها من الافتقار إلى التفاصيل في التبرير الذي قدمه المراجع الخارجي عن الزيادة المقترحة في الأتعاب وساعات العمل الإضافية. وأثيرت مسألة أن ساعات عمل المراجعة المزمعة في عام 2008 تقل عن ساعات العمل الفعلية لعام 2007. وجرى الإيضاح بأن الزيادة الملحوظة في ساعات المراجعة عام 2007 ترجع أساساً إلى أنه كان هناك عدة أعضاء جدد في فريق مراجعة شركة برايس ووترهاوس كوبر عام 2007، وأن من المنتظر أن تكون جهود المراجعة عام 2008 أقل من ذلك بقليل بفضل المعرفة المكتسبة. ولاحظ بعض الأعضاء أن عقد المراجع الخارجي لا يتسم بالمرونة اللازمة للمواءمة مع أعباء العمل الزائدة الناشئة عن البيئة المتغيرة وتوسع أنشطة الصندوق.
- 16- وكانت اللجنة قد طلبت في اجتماعها الواحد بعد المائة أيضاً تقديم إيضاح عما إذا كانت موافقة المجلس التنفيذي مطلوبة لإعادة تعيين المراجع الخارجي، بالنظر إلى أن المجلس التنفيذي قد وافق عام 2006 على تعيين شركة برايس ووترهاوس كوبر مراجعاً خارجياً لمدة خمس سنوات اعتباراً من عام 2007. وأكد المستشار العام للصندوق أن لا حاجة هناك إلى موافقة أخرى من المجلس التنفيذي فيما يتعلق بتعيين شركة برايس ووترهاوس كوبر للسنوات المالية الممتدة من عام 2007 إلى عام 2011 ما لم يكن هناك تغيير جوهري في نطاق الترتيب الحالي، وتكلفته، وشروطه التعاقدية.
- 17- وبعد الموافقة على ما خلصت إليه الأمانة من أن الأتعاب المقترحة معقولة في ضوء توسع النطاق، وبالنظر إلى أن الأمر قد طُرح أمام اللجنة لدراسته في وقت مؤخر للغاية من العام، فقد قررت اللجنة الموافقة على أتعاب المراجعة المقترحة البالغة 180 000 يورو. واقترحت اللجنة على الأمانة النظر في إدراج بنود مناسبة على عقد المراجعة الخارجية لكي يغدو أكثر مرونة وقابلية للتكيف مع الظروف المتغيرة. ودعت اللجنة الإدارة بحزم إلى الحصول على تقسيم شامل لأعباء عمل المراجع الخارجي في وقت مبكر من عام 2009 بغية التوصل إلى اتفاق بشأن أتعاب المراجعة للسنة المالية 2009 خلال الأشهر الأولى من العام القادم. وأكدت الأمانة للجنة أن هذه المسألة ستُعالج في أوائل العام المقبل.

-18 التوصية

توصي لجنة مراجعة الحسابات بأن يقبل المجلس التنفيذي اقتراح شركة برايس ووترهاوس كوبر وأن يعتمد أتعاباً بقيمة 180 000 يورو لمراجعة القوائم المالية الموحدة للصندوق، والقوائم المالية للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، والآلية العالمية، والتحالف الدولي المعني بالأراضي للسنة المالية 2008.

برنامج الإنهاء الطوعي المبكر للخدمة في الصندوق للفترة 2009-2010

19- قدم مدير شعبة الموارد البشرية البرنامج المقترح للإنهاء الطوعي المبكر للخدمة في الصندوق للفترة 2009-2010. وجرى الإيضاح بأن ذلك يعتبر خطوة أساسية في برنامج إصلاح الموارد البشرية في الصندوق، وأنها تهدف إلى ضمان مواجهة الصندوق للتحديات الناشئة عن توسيع برنامج عمله الذي ينفذ من خلال نموذج تشغيلي يتمحور حول مشروعات وبرامج تجري بقيادة قطرية وبإشراف مباشر. وبالنظر إلى التغيير المستمر في البيئة الخارجية، ومن ثم التغيير في المتطلبات الواقعة على كاهل الصندوق، فإنه يحتاج إلى قوة عمل مرنة، وقادرة على التنقل، ومجهزة بمجموعة جديدة من المهارات والخبرات. وفي الوقت الراهن فإن معدل الدوران الطبيعي للموظفين يتسم بالانخفاض. كما أن الحاجة تدعو إلى زيادة حركة الموظفين داخل المنظمة. وقد دعت الدول الأعضاء إلى تنفيذ إصلاحات جريئة وملموسة في ميدان الموارد البشرية، وحددت التغيير المتسارع على أنه عنصر حاسم للنجاح الكلي. ومن القضايا الأخرى التي نشأت عن الحوار مع الدول الأعضاء أهمية تنويع القوة العاملة للصندوق، مع المحافظة في الوقت ذاته على التزام جلي بالتوظيف المستند إلى الاستحقاق. وضماناً لنجاح جهود إصلاح الموارد البشرية، فإن على الصندوق القيام بما يلي: تسريع عملية التغيير فيما يتعلق بالمهارات والمعرفة؛ وتحسين أداء الموظفين العام؛ وتحسين قدرته على توزيع الموظفين بمرونة تمكنه من تلبية الاحتياجات المتغيرة. ويتطلب هذا بدوره أعمال أربع ممارسات متكاملة في ميدان إدارة الموارد البشرية هي: (1) سد الاحتياجات من قوة العمل سواء مباشرة عن طريق التوظيف أو بصورة غير مباشرة من خلال التعاقد على أساس توصيف المهارات والمعرفة الجديدة؛ (2) توزيع الموظفين بطرق مختلفة؛ (3) تنمية قوة العمل للحفاظ على ميزة الصندوق التنافسية وتنفيذ مهمته بصورة تتسم بالفعالية والكفاءة؛ (4) السماح بمغادرة جانب من قوة العمل من خلال انتداب الموظفين إلى مؤسسات أخرى بهدف التطور الوظيفي، والإنهاء الطوعي للخدمة. وسيُزود المجلس التنفيذي بمعلومات محدثة عن عملية إصلاح الموارد البشرية في ديسمبر/كانون الأول.

20- وستغطي تكاليف برنامج الإنهاء الطوعي للخدمة من خلال تفويض صادر عن مجلس المحافظين بإنفاق ما يصل إلى 5.5 مليون دولار أمريكي من موارد الصندوق العادية خلال الفترة 2009-2010. ويشكل ذلك نحو 0.16 في المائة من قيمة برنامج العمل المتوقع في فترة التجديد الثامن، وسيخلف أثراً إيجابياً على كفاءة الصندوق وفعاليته. وقد جرت عملية مقارنة مع المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى من حيث مستوى حزمة إنهاء الخدمة لضمان تماشي ما يقترحه الصندوق مع البرامج المماثلة. وستتولى شعبة الموارد البشرية رصد هذا البرنامج من حيث عدد الموظفين المغادرين، ووظائفهم، وانتماءاتهم الجغرافية وفئاتهم الجنسية، والنفقات المتكبدة. وسيُرفع تقرير سنوي إلى المجلس

التفذي بشأن الجوانب المالية للبرنامج. وسيقدم تقرير نهائي عن الجوانب المالية إلى مجلس المحافظين عام 2011.

21- وأدلت اللجنة بالتعليقات الخطية التالية:

- لا توجه الوثيقة انتباهاً كافياً إلى مسألة تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين والتنوع. وأوضحت الأمانة أن تعبير "التنوع" المستخدم في الوثيقة يشير إلى اعتبارات المنطقة الجغرافية والفئة الجنسية على حد سواء، وأكدت اللجنة أن القضايا المتصلة بالتنوع، فيما يتعلق بالتوظيف، والنشر، والتدريب، والتطوير، هي جزء من عملية الإصلاح الواسعة للموارد البشرية التي يجري العمل حالياً على رسم خطة عمل لها مؤلفة من خمس نقاط.
- إن عبارة "وبالفعل فإن لجنة مراجعة الحسابات تثبط بقوة من أي استخدام للميزانية الإدارية لتمويل هذا النوع من البنود" (الفقرة 28) ليست صحيحة تماماً. وأشارت الأمانة إلى إن هذا القول يستند إلى التعليقات التي أدلت بها اللجنة عند حضها الصندوق على "تنظيف" عرض الميزانية الإدارية من خلال استبعاد النفقات الاستثنائية غير المتكررة.
- إن برنامج الإنهاء الطوعي للخدمة يجب ألا يوجه نحو الموظفين الذين يوشكون على التقاعد، وبالتالي فإن عبارة "وسيتيح هذا البرنامج فرصة التقاعد المبكر للموظفين الذين قاربوا سن التقاعد" (الفقرة 34) يجب أن تعاد صياغتها أو أن تُحذف. ولاحظت الأمانة أن استبعاد هذا الاحتمال سيضر بالمرونة والحركة المحتملتين بالنظر إلى أن الموظفين الذين يقاربون سن التقاعد هم في العادة الأقل إقبالاً على الاستثمار في مجموعة جديدة من المهارات وفي مواصلة تقديم المساهمة المثلى إلى المنظمة. وبعد إجراء المزيد من المداولات تم الاتفاق على حذف هذه الفقرة.
- وجرى الإشارة إلى بعض التناقضات في الوثيقة فيما يتصل بمعايير الأهلية المحددة في الفقرات 36، و37، و39. وطرح اقتراح بأن يقتصر البرنامج على الموظفين غير المندرجين حالياً في دائرة إدارة البرامج. وأوضحت الأمانة أنه عند تحديد المعايير للبرنامج الطوعي كان هناك عنصران مهمان هما: الوضوح بالنسبة لمن هم الموظفون المتمتعون بالأهلية لتقديم طلبات إنهاء الخدمة، والوضوح بشأن كيفية تقدير هذه الطلبات والموافقة عليها. وسيؤدي احتمال استبعاد موظفي دائرة معينة إلى تقييد غير ضروري للمجموعة العامة من الموظفين المهتمين بتقديم الطلبات. وكانت المعايير قد حُدِّدت بعناية لضمان المساواة بين الموظفين. وليست مجموعة المعايير المعروضة في الوثيقة نهائية بعد، وأشارت الأمانة إلى أن مشورة اللجنة ستدرس بعناية عند وضع التصميم النهائي للخطة.
- ينبغي حذف كلمة "لا" من الفقرة 39 التي تشير إلى أن الخطة لن تستهدف الموظفين من ذوي الأداء الضعيف، وذلك لإزالة التضارب مع محتوى الفقرة 37 التي تدرج الأداء غير المرضي كمعيار محتمل لتحديد الموظفين الذين تعينهم الخطة.

22- ورغم عدد الشواغل المثارة والطلبات المطروحة بإدخال التعديلات، أبدت اللجنة عموماً دعماً للاقتراح. وأيدت غالبية الأعضاء النظر إلى هذا الإنفاق على أنه بند غير متكرر، إلا أن اثنين من الأعضاء على

الأقل أشاروا إلى إمكانية إدراجه في الميزانية الإدارية. كما جرى الاتفاق على تحديث الوثيقة AC 2008/102/R.5 لضمان مراعاة التغييرات التي اقترحتها اللجنة في الوثيقة التي سترُفع إلى المجلس التنفيذي.

عرض محدث للإجراءات المتخذة بشأن توصيات التقدير الخارجي لجودة وظيفة المراجعة الداخلية

23- قدمت الأمانة إلى اللجنة عرضاً محدثاً عن الإجراءات المتخذة بشأن توصيات التقدير الخارجي لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في الصندوق. ولدى تقديم هذا الموضوع ذكّرت الأمانة اللجنة بالتوصيات التالية للتقدير الخارجي التي تم الإبلاغ عنها في الاجتماعات السابقة ووافقت عليها الإدارة بالفعل:

- عقد جلسات خاصة بين مسؤول المراجعة التنفيذي الأول ولجنة مراجعة الحسابات.
- تقديم مدير مكتب المراجعة والإشراف تقارير إلى رئيس الصندوق ولجنة مراجعة الحسابات على حد سواء بغرض التأكد من أن وظيفة المراجعة الداخلية فعالة وكفوءة وأن الإدارة تتخذ تدابير فورية بشأن تقارير المراجعة. وقيام المكتب المذكور برفع تقارير سنوية إلى لجنة مراجعة الحسابات عن كل جوانب عمله، بما في ذلك أنشطة المراجعة، ونتائج عمليات المراجعة المنفذة، وتوصيات المراجعة، وحالة التنفيذ، وخطة عمل المراجعة.
- استعراض لجنة مراجعة الحسابات لخطة عمل المراجعة وتقديم الاقتراحات عند الضرورة إلى رئيس الصندوق التماساً لموافقته.
- استعراض لجنة مراجعة الحسابات لميزانية مكتب المراجعة والإشراف في سياق العملية السنوية المتعلقة بالميزانية.
- توفير رئيس لجنة مراجعة الحسابات لمعلومات مرتدة عن أداء مدير مكتب المراجعة والإشراف من خلال العملية السنوية لتقدير الدائرة الكاملة.

24- ودعماً لتنفيذ توصيات التقدير الخارجي فقد أُجري مسح للممارسات المقارنة في 21 من المؤسسات المالية الدولية ومنظمات الأمم المتحدة. وغطى المسح قضايا التعيين، والعضوية، وخطوط رفع التقارير المتعلقة بلجنة مراجعة الحسابات؛ وتعيين وفصل مسؤول المراجعة التنفيذي الأول؛ والوصول إلى تقارير المراجعة الداخلية؛ ودور المراجع الخارجي. وعُرضت نتائج هذا المسح على اللجنة.

25- وكان قد تم سابقاً تحديد قضيتين على أنهما تتطلبان عملاً فورياً من الإدارة. وعلى هذا فقد قامت الأمانة بالإبلاغ عن التالي:

- فيما يتعلق بالعملية الجارية لتعيين مدير جديد لمكتب المراجعة والإشراف، فقد تشاور رئيس الصندوق مع رئيس لجنة مراجعة الحسابات فور اعتماد مجلس التعيينات في الصندوق لتوصيته وقبل اتخاذ قرار التعيين. وتشاور رئيس اللجنة بدوره مع أعضائها. وقد شارفت عملية التعيين على الانتهاء.

- وفيما يتصل بطلب أحد أعضاء اللجنة الحصول على تقرير للمراجعة الداخلية عن إدارة الخدمات الاستشارية، قرر رئيس الصندوق تقديم نسخة خطية من التقرير إلى العضو المذكور وفقاً

لمتطلبات السرية، والدواعي القانونية، والكتمان، والشروط الأمنية الحساسة. وبمقدور بقية أعضاء اللجنة الحصول على التقرير المذكور إن رغبوا بذلك.

26- كما أبلغت الأمانة أيضاً عن أن الإدارة قد استعرضت بعناية التوصيات المتعلقة للتقدير الخارجي، وأعدت تقدير مبادئ الإدارة الداخلية، ودرست نتائج الممارسات الراهنة للمؤسسات المالية الدولية ومنظمات الأمم المتحدة. وبالتالي فقد قرر رئيس الصندوق أن يقترح على لجنة مراجعة الحسابات ما يلي:

- **تعيين وفصل مسؤول المراجعة التنفيذي الأول.** تنطبق مسؤولية رئيس الصندوق المتعلقة بتعيين الموظفين وفصلهم، والمحددة في البند 8 (د) من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق، على مسؤول المراجعة التنفيذي الأول. على أن تطبيق هذا الحكم يجب ألا يحول دون قيام الرئيس بالتشاور مع رئيس لجنة مراجعة الحسابات، على نحو ما يراه مناسباً، قبل إجراء التعيين النهائي، على غرار ما جرى بالنسبة لعملية التعيين الجارية للمدير الجديد لمكتب المراجعة والإشراف.

- **الوصول إلى تقارير المراجعة الداخلية.** قرر رئيس الصندوق أن تمنح الإدارة حق الوصول إلى التقارير الكاملة للمراجعة الداخلية، عند الطلب، وذلك على شكل نسخة خطية إلى عضو اللجنة الطالب أو أعضاء اللجنة الطالبين وفقاً لمتطلبات السرية، والدواعي القانونية، والكتمان، والشروط الأمنية الحساسة. ويتمثل إجراء كشف هذه التقارير في تحديد الأعضاء للتقارير التي قد يرغبون في الوصول إليها عند رفع التقرير السنوي لمكتب المراجعة والإشراف إلى اللجنة أو في أي وقت آخر بعد ذلك. ويشير هذا التقرير إلى كل تقارير المراجعة الداخلية الصادرة خلال السنة ويجمل استنتاجات وتوصيات المراجعة المهمة. وحال تحديد الأعضاء للتقارير، ستنجح الإدارة للعضو الطالب أو الأعضاء الطالبين القدرة على الوصول إلى التقرير المعني وتبلغ بعد ذلك لجنة مراجعة الحسابات بهذا التدبير في جلسات اللجنة اللاحقة. ويتخذ رئيس اللجنة القرار بشأن إدراج أي من هذه التقارير في جدول الأعمال لتخضعه اللجنة لمزيد من المناقشة.

27- وتعدر على اللجنة مناقشة الوثيقة قيد الاستعراض بشكل كامل بسبب تأخر توزيعها على الأعضاء. على أنه كان هناك اتفاق عام على النهج المقترح للوصول إلى تقارير المراجعة الداخلية. وفيما يتصل بالعملية المقترحة لتعيين وفصل مسؤول المراجعة التنفيذي الأول، اتفقت اللجنة على النظر في هذه المسألة في اجتماعها المقبل على أساس مشروع نص تقدمه الأمانة.

28- ورأت اللجنة أن الوقت قد حان لاعتماد وجهة واضحة إزاء العديد من القضايا، بما في ذلك تركيب اللجنة والحاجة إلى تحديث اختصاصاتها؛ ومشاركة خبراء خارجيين في اجتماعات اللجنة؛ والوصول إلى التقارير؛ والإشراف؛ وتعيين مسؤول المراجعة التنفيذي الأول. وعرضت الأمانة مساعدة اللجنة على وضع مسودة الاختصاصات للنظر فيها في جلسات مقبلة. كما أشارت الأمانة إلى أن المسح غطي جوانب وظيفية للجنة مراجعة الحسابات قد تكون مفيدة، مثل استخدام الخبراء الخارجيين المهنيين، ومدة ولاية الأعضاء، والمتطلبات من التدريب والمهارات المهنية.

29- وجرت الموافقة على عقد اجتماع خاص للجنة قبل دورة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول لمناقشة اختصاصات اللجنة. وستوفر الأمانة مسودة اختصاصات محدثة، تعكس القرارات المتخذة حتى هذا التاريخ فيما يتعلق بتوصيات التقدير الخارجي.

مسائل أخرى

- 30- بناء على طلب أعضاء اللجنة قدمت الأمانة تقريراً شفوياً موجزاً عن الأزمة المالية.
- 31- وخلال شهري سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول عام 2008، تلاشى عدد من المؤسسات المالية البارزة تماماً أو تطلب دعماً حكومياً. ودعت الحاجة إلى العديد من التدخلات الحكومية، وكذلك تدابير من جانب المصارف المركزية وصندوق النقد الدولي. وفي ظل هذه البيئة فقد أثبتت الأدوات ذات العائد الثابت والجودة العالية أنها الأشد أمناً. وتدرج استثمارات الصندوق ضمن هذه الفئة.
- 32- وبصورة إجمالية فإن حافظة استثمارات الصندوق قد استعادت من سياسة الاستثمار المتحفظة المعتمدة فيه، ومن ثم من اندفاع الأسواق المالية نحو الاستثمارات عالية الجودة. ويحتفظ الصندوق بقسم كبير من مبالغه النقدية في المصارف المركزية، ولم تتأثر عمليات المدفوعات والمصرفيات في الصندوق على الإطلاق بالأزمة المالية. ووصل عائد الاستثمار المنتظر حتى التاريخ المحدد من السنة، وهو 31 أكتوبر/تشرين الأول 2008، إلى 72.5 مليون دولار أمريكي. ويعادل ذلك عائداً تقديرياً للسنة حتى هذا التاريخ قدره 2.96 في المائة، وهو ما يتماشى مع معدل العائد المستهدف للصندوق البالغ 3.5 في المائة. وبما أن تقلب الأسواق يمكن أن يؤثر مع ذلك على العائدات خلال الفترة المتبقية من العام، فإن الصندوق يرصد الموقف بنشاط. وتتابع شعبة الخزانة والإدارة العليا عن كثب الأسواق المالية بغية حماية حافظة الاستثمارات من أي أثر ضار. ويجتمع مساعد الرئيس المسؤول عن دائرة المالية والإدارة، والمستشار العام، ومدير الخدمات المالية، ومدير الخزانة وكبير موظفي الخزانة، وشعبة إدارة السيولة، يومياً لرصد التطورات وتقديم التوصيات بشأن القرارات المناسبة التي ينبغي أن تتخذها الإدارة أو حول التدابير الأخرى.
- 33- وبلغت قيمة حافظة استثمارات الصندوق 2.5 مليار دولار أمريكي في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2008، واستثمرت نسبة 81 في المائة منها في الأوراق المالية الحكومية أو تم الاحتفاظ بها كمبالغ نقدية في المصارف المركزية. أما النسبة المتبقية والبالغة 19 في المائة فقد جرى استثمارها في سندات الشركات ذات الجودة الائتمانية العالية؛ والأوراق المالية المدعومة بأصول الرهون؛ والمبالغ النقدية المحفوظ بها خارج المصارف المركزية، بما في ذلك المصارف التجارية التي تساند العمليات المصرفية اليومية للصندوق. وبالإضافة إلى ذلك فقد أُفرض جزء من الأوراق المالية للحافظة مقابل ضمانات من خلال برنامج إقراض الأوراق المالية في مصرف الإيداع الرئيسي العالمي الراهن. وتأثر عدد ضئيل للغاية فحسب من الأوراق المالية غير الحكومية في الحافظة بفعل خفض التصنيف الائتماني الناجم عن الأنشطة التصنيفية المتزايدة لوكالات التصنيف وضعف الظروف الاقتصادية. ومن حيث الجودة الائتمانية في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2008 فإن نسبة تقرب من 90.1 في المائة من حافظة استثمارات الصندوق قد تم توظيفها في الأوراق المالية ذات الجودة الائتمانية العالية بدرجة "triple A"؛ و9.6 في المائة في الأوراق المالية الحائزة على درجة "double A"، واستثمرت النسبة المتبقية فقط وقدرها 0.3 في المائة في الأوراق المالية ذات درجة "single A" والناجمة عن الخفض الفوري الذي حدث في الشهر الماضي.
- 34- وطلب أحد أعضاء لجنة مراجعة الحسابات تعميم معلومات مفصلة عن استثمارات الصندوق (أي المقادير) على الأعضاء، ووافقت الأمانة على هذا الطلب.